

تقديم

د. فهد الزميع

توطئة:

شهد القرن المنصرم نهضةً فكريةً وعلميةً لم يسبق لها مثيلٌ في مجال العلوم الاجتماعية، وذلك في محاولة منها لمواكبة التطور الفكري المتزايد في الحياة البشرية، وفي سبيل ذلك استُحدثت علوم جديدة لمحاولة ردِّ الظواهر الحديثة كافةً إلى تلك العلوم، ومن جانبٍ آخر عملت العلوم التقليدية على تطوير نفسها بشكلٍ يضمن لها البقاء، ومن صور هذا التطور ما يُعرف بالدراسات البينية Interdisciplinary Studies، وهي تلك العلوم التي تنشأ من تلاقي علمين مختلفين، وتهدف إلى حلِّ المشكلات أو إلقاء الضوء على موضوع هو من السَّعة أو التعقيد بحيث يتعذر التعامل معه بشكلٍ كافٍ من خلال حقلٍ معرفيٍّ واحدٍ^(١).

ولمَّا كانت الفلسفة ذات أهمية بالغة على مرِّ العصور ولها دورٌ مهمٌّ في فهم تطور باقي العلوم، نجد أنها كانت عاملاً مشتركاً في العديد من العلوم

(١) لمزيدٍ من المعلومات راجع: فهد الزميع، التحليل الاقتصادي القانوني بين التجريد النظري والتطبيق العملي، مجلة الحقوق، العدد الثاني، السنة السادسة والثلاثون، مجلس النشر العملي، جامعة الكويت، يونيو ٢٠١٢، ص ١٥٧-٢٢٢.

الأخرى، ومن ثمَّ جاءت فلسفة القانون بوصفها حقلًا من الحقول التي انتشرت وأصبحت من المجالات الرئيسة، خاصةً في الفقه الأمريكي.

ويُعدُّ علم فلسفة القانون **Philosophy of Law** حلقة الوصل بين القانون والفلسفة، حيث يضطلع ببحث الأسس الفلسفية لتشريع القوانين، التي تُعدُّ أحد انعكاسات الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. فقراءة التشريعات الصادرة في إحدى الحقب التاريخية تمكِّن بسهولة من تحديد التوجهات الفلسفية المختلفة في أيِّ مجتمع؛ لذا فإن القانون يتطور تاريخياً بتطور فلسفة المجتمع المحيط به.

ورغم مرور مئات السنين على نشأة فلسفة القانون بوصفها علمًا، فإن موضوعاتها لا تزال محلَّ خلافٍ فكريٍّ، ومن المرجَّح أن تستمرَّ هذه الخلافات الفكرية بحكم الطبيعة الخاصَّة لهذا العلم. فالمدارس الفقهية المختلفة التي نشأت على مرِّ التاريخ ما زالت تحاول الإجابة على أسئلة محورية من قبيل: ما هو القانون؟ وما هي طبيعته؟ وما هي الآلية الصحيحة لإصلاح القانون وتطويره؟ فكل هذه الأسئلة قد تكون من الواضحات والبديهيات من منظور الرجل العادي أو حتى رجل القانون غير المتعمِّق في دراسة فلسفة القانون بوصفها علمًا وتخصُّصًا، إلا أن هذه الأسئلة قد شغلت العديد من المفكرين والباحثين في علم فلسفة القانون على مر التاريخ، ولا تزال تشغل الكثير منهم لمحاولة وضع إجاباتٍ وافية لها.

تنبع أهمية كتاب «مدخل إلى فلسفة القانون» **An Introduction to the Philosophy of Law** لمؤلِّفه البروفيسور روسكو باوند **Roscoe Pound** (١٨٧٠-١٩٦٤) من الاعتراف بأهمية الدراسات المقارنة، وخاصةً في مجال العلوم الاجتماعية. ولتعريف القارئ العربي بعلم فلسفة القانون، وقع اختيار مركز نهوض للدراسات والبحوث على كتابٍ يُعدُّ من أهم الكتب الغربية في هذا المجال لإعادة نشره - حيث صدرت طبعته الأولى بالإنجليزية عام

١٩٢٢^(٢)، وتُرجم إلى العربية عام ١٩٦٧^(٣) - وذلك لأهمية موضوعه في واقعنا المعاصر، حيث يتناول بالشرح وظيفه الفلسفة القانونية، وغاية القانون، وتطبيق القانون، والمسؤولية، والملكية، والعقد، وهي فصول هذا الكتاب القيّم.

وتّم تضمين الترجمة العربية المعاد نشرها مقدمة تهدف إلى تقديم خلفيّة عامّة حول التطور التاريخي للمدارس الفلسفية المختلفة في الفقه القانوني الأمريكي. ويرجع السبب وراء اختيار الفقه الأمريكي دون غيره إلى أن المدارس الفلسفية القانونية الأمريكية المختلفة قد شهدت تطوراً سريعاً يعكس ديناميكية هذا العلم في المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى أن التطور الفلسفي للقانون في الفقه الأمريكي قد شهد تطوراتٍ ثوريةً في الحقبة الأخيرة، وخاصةً عندما يتعلّق الأمر بعلاقة القانون وفلسفة القانون بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ولالإحاطة بتطور المدارس الفلسفية القانونية الأمريكية، سنشير في البداية إلى دور أحد أبرز المفكرين في هذا المجال، وهو روسكو باوند مؤلّف هذا الكتاب الذي بين أيدينا «مدخل إلى فلسفة القانون»، وذلك بعرض أفكاره حول الفلسفة القانونية، وجهوده في تطويرها، مع عرض التوجهات المختلفة في فلسفة القانون وتأثيرها في الفلسفة القانونية الأمريكية، وفي الختام سنقرأ واقع فلسفة القانون في العالم العربي قراءةً نقديةً، مع مقارنة الفلسفة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية بالفلسفة القانونية العربية، وذلك في ثلاثة مطالب وفقاً للتقسيم التالي:

(2) Pound R.: *An Introduction to The Philosophy of Law*, New Haven: Yale University Press, 1922.

(٣) روسكو باوند، مدخل إلى فلسفة القانون، ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: أحمد مسلم (بيروت: المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، ١٩٦٧).

المطلب الأول: دور روسكو باوند في الفلسفة القانونية الأمريكية.

المطلب الثاني: توجهات فلسفة القانون وتأثيرها في الفلسفة القانونية الأمريكية.

المطلب الثالث: قراءة نقدية لواقع فلسفة القانون في العالم العربي.